تقـديم

يعدّ التغير الاجتماعي عنصراً محورياً في بناء المجتمع، إذ يشير وقوعه إلى قدر الحيوية التي تحكم تفاعلاته. لذلك كان التركيز على أهمية التغير الاجتماعي متوازياً مع قدر الفهم الذي تحقق للمجتمع. وإذا تأملنا تطور النظرية الاجتماعية الغربية فإننا ندرك أنه بقدر واقعيتها وعلميتها في دراسة المجتمع، يكون تركيزها على التغيير الاجتماعي وسعيها لفهمه. وتأكيداً لذلك فإن الذي يتأمل فلسفة أفلاطون، يجد أن جمهوريته الفاضلة مجتمع ساكن بلا تغير، لأن الفكر الفلسفي الإغريقي حينئذٍ حاول تطوير صورة مثالية عن المجتمع، بينما عجز عن تأمل واقعه. وحينما وقعت تغيرات واقعية في الواقع الأوروبي ابتداء من القرن الرابع عشر وحتى السادس عشر، والذى بدأ مع إنهيار الكنيسة الكاثوليكية بفعل حركة الإصلاح الديني، لم تكن العقلية الغربية جاهزة لتطوير نظريّة تتولى تجريد التغيرات التي وقعت.

في هذا الإطار يمكن النظر إلى النظريات التطورية التي قدمها الفكر الاجتماعي الغربي والتي ظهرت مع نهاية عصر التنوير، باعتبارها محاولات لفهم التغير الاجتماعي من مدخل زماني لا اجتماعي. حيث شكلت نمطاً من التنظير الذي سعى إلى تحديد المراحل التي قطعها التطور الإنساني ابتداءً من حالة المشايعة البدائية، وحتى عصر الصناعة. في هذه المرحلة ظهرت نظرية فيكو وكوندرسيه وباخوفن وماكلينان غير أن هذه النظريات برغم إدعائها معالجة مراحل التغير أو التطور الاجتماعي، إلا أنها عالجت المراحل التي تحرك عبرها المجتمع باعتبارها لوحات ساكنة، إذ لم يعالج هذا النمط من التنظير التغير الحادث داخل بنية كل مرحلة، كما لم يعالج المتغيرات المسؤولة عن نقل كل مرحلة إلى المرحلة التالية. وبذلك يمكن القول بأن

التنظير الغربي قد فشل حتى منتصف القرن الثامن عشر في تطوير نظرية علمية ذات كفاءة لفهم التغير الاجتماعي.

غير أنه مع نهاية القرن الثامن عشر بدأت تحدث تغيرات واقعية، جذرية وشاملة، فقد وقعت الثورة الفرنسية بفعل ضغوط فلسفات وشعارات التنوير، ووقعت الثورة الصناعية بفعل تراكم ثروات البرجوازية التجارية من ناحية، وتراكم المعرفة العلمية وتحولها إلى تكنولوجيات من ناحية ثانية، واتساع الأسواق وسيطرة أوروبا على خامات الشرق من خلال حركة الاستعمار من ناحية ثالثة. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى معالجات التغير التي ظهرت على خريطة النظرية الكلاسيكية الغربية على أنّها محاولات متابينة لفهم التغيرات الاجتماعية الواقعية ذات الطبيعة الشاملة. إذ ذهبت نظريات هذه المرحلة مذاهب شتى ومتباينة في إدراكها للتغير الاجتماعى الذي حدث. فقد رأى أوغست كونت أن ثمة تحول قد حدث في الواقع الإنساني من المرحلة الدينية إلى الميتافزيقية إلى المرحلة الوضعية، حيث يتحكم العلم في ضبط التفاعل الاجتماعى. وإستناداً إلى ذلك قسم أوجست كونت مباحث علم الاجتماع -الذي أسند إليه دراسة المجتمع وقيادته- إلى مبحثين هما "الإستاتيكا الاجتماعية" أي المبحث المهتم بدراسة النظم والأبنية الاجتماعية المستقرة و"الديناميكا الاجتماعية" أي المبحث المهتم بدراسة التطور والتغيير الاجتماعي. وفي إتجاه آخر ذهب كارل ماركس إلى اعتماد التغير الاجتماعي المستند إلى تغير أدوات الإنتاج، والمتحقق من خلال صراع القوى الاجتماعية الذي بشكل قاعدة التفاعل الاجتماعي. وتجاهل أن المجتمع بحاجة إلى الاستقرار قدر حاجتة إلى التغير، حتى يتمكن من أداء العمليات اللازمة لزوماً حتميّاً لبنائه، كعملية التنشئة الاجتماعية مثلا، واستيعاب المجتمع لمنظوماته القيمية المتدفقة على مساحته من مراحل التاريخ المتتابعة، على حين أكد إميل دوركيم على نمط محدود للتغير الاجتماعي انتقل عبره المجتمع من مجتمع التضامن الآلي إلى مجتمع التضامن العضوي. بينما أكد ماكس فيبر على متغير الدين باعتباره المتغير الذى يقود عملية التغير الاجتماعي، وأخيراً جاء فلفريدو باريتو ليؤكد أن الصفوة هي المؤسسة للتغير

الاجتماعي وأن ثمة تطابق بين دورة الصفوة ودورة التغير الاجتماعي.

وبرغم ذلك لا نستطيع القول بأن التنظير الغربي قد وصل إلى نظرية متكاملة عن التغير الاجتماعي، وأن قصارى ما وصل إليه يتمثل في معالجة بعض عمليات التغير الاجتماعي. وهو الأمر الذي دفع عالم الاجتماع الشهير "تالكوت بارسونز" في محاضرته لدرجة الأستاذية بعنوان "بعض اعتبارات حول نظرية التغير الاجتماعي عام 1961" إلى التأكيد على أننا قد توصلنا إلى نظرية عن الاستقرار والتوازن الاجتماعي، وأن الأرض أصبحت ممهدة لإستنبات نظرية عن التغير الاجتماعي. وهو ما يعني أن التنظير الغربي ظل عاجزاً حتى منتصف القرن العشرين تقريباً عن تطوير نظرية شاملة وعامة عن التنظير الاجتماعي.

على خلاف ذلك كانت الرؤية الإسلامية للتغير الاجتماعي، كاملة ومكتملة منذ البداية. وإذا كان تالكوت بارسونز قد رأى في الفعل الاجتماعي النواة الصلبة لكل التفاعل والوجود الاجتماعي، فإن الرؤية الإسلامية رأت في "الفطرة الإنسانية" الوحدة النواة للوجود الاجتماعي، ففيها شفرات الخير والشر كما فيها شفرات الاستقرار والتغير. فالله خلق الفطرة بشفراتها الغنية، وجعل الإنسان، خليفته في أرضه لاستنفار عناصر الفطرة التي تلائم حالة الاجتماع، وبالرغم من أن الله قد خلق الكون، إلا أنه ترك للإنسان بفعله الارادي تغيير المجتمع أو فرض استقراره بما يوافق فطرته. فالفطرة هنا هي المرجعية، والفعل الارادي والعقل الإنساني هما أدوات الإنسان في تغيير الواقع الاجتماعي. لذلك رأت النظرية الإسلامية أن الإنسان -استناداً إلى فطرته- هو فاعل التغيير تصديقا لقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ [الرّعد: 11] فإصلاح الذات وإصلاح الفطرة وتوجيه بوصلتها، في اتجاه الخير واتجاه ما هو إيجابي هو المدخل الإسلامي للإصلاح والتغيير الاجتماعي، وهو ما يشكل المقولة الأولى في النظرية الإسلامية لإحداث التغير.

وتتصاعد هذه المقولة إلى مقولة أعم، هي مقولة "النواة الصلبة" الجماعة

المسلمة التي عاشت في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم واستوعبت الفكرة والعقيدة الإسلامية وجسدتها في سلوكها فغيرت من حياتها وحياة قومها. واتجهت بطاقة التغيير إلى ساحات بعيدة من بقاع الأرض، أساسها الفطرة الخيرة السليمة المتسقة في حركتها مع قانون الوجود. وتتصاعد النواة الصلبة لتسلم طاقة التغيير إلى حالة العقيدة، حينما يدب الوهن في تجذرها في نفوس البشر، أو حينما يضيف إليها البشر ما ليس منها، أو حينما ينفصل البشر عن العقيدة. إمّا بسبب الادراك الجامد لها، وإمّا بسبب عطب أصاب فطرتهم. قد يبدأ التغير هنا بشكل تلقائي في البداية غير أنه يتحول إلى إرادي حينما يدفع التغير باتجاه سلامة العقيدة وصلاح واقع البشر. مجسداً بذلك حديث الرسول ﷺ الذي رواه أبو داود وغيره: "إن الله يبعث على رأس كل مائة عام لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها". وأحسب أن عالم الاجتماع العربي الشامخ عبد الرحمن بن خلدون قد التقط بعبقريته الفذة مضمون "حديث" التغير والتجديد، فجعل عمر الدولة ثلاثة أجيال، مائة سنة حتى يدب فيها الوهن لتبدأ من جديد.

ذلك يعني أن فهم التغير في المجتمع يستوجب إدراكه عبر أربعة طبقات، الأولى أن الله خلق هذا الكون تعبيراً عن إرادته التي تنبثق عنها سببية التغير باتجاه الأفضل والإيجابي إذا فسدت الفطرة أو فسد المجتمع. تجسيداً لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسرَاء: 16]، وقوله تعالى ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحَجّ: 45]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [غَافر: 82]. فالتغير السلبي باتجاه التدمير والفناء بسبب الفساد والظلم وادعاء القوة. لتنظيف الأرض وتمهيدها ليحل محل ما سبق مجتمع جديد. وفي نطاق الطبقة الثانية فبذور التغير شفرات في بنية الفطرة نفسها، لتنشأ سببية أقل شمولا، لكونها مقصورة على نطاق الدائرة الإنسانية وليست الالهية. لذلك أمرنا الله بتزكية النفس وتزكية الفطرة والتأكيد على الجانب الخير فيها وتوسيع مساحته، والفطرة هي قاعدة الإنسان المستخلف

من الله، والمدفوع بفطرتة واستخلافة إلى أن يعمر الأرض، وفي العمران تجديد وتغيير. وفي الطبقة الثالثة توجد النواة الصلبة، التي تستند إلى طاقة الإيمان كآلية من آليات التغيير لتحسين وجه الأرض ونشر الخير والعدل، أو كآلية تحافظ بها على أمر دينها حينما تدلهم الفتن. حيث تحتفظ بعقيدتها أو بذرتها لكي تزرعها من جديد، في تربة ترى أنها صالحة وحاضنة، ليتحقق التغير إلى الأفضل وإلى الخير. ثم تأتي الطبقة الرابعة، حيث امتلاك البنية العقدية نفسها، بمنطقها وطاقتها الإيمانية، القادرة على التصحيح الذاتي. وحينما تنضج الظروف الملائمة للتغير تستدعي العقيدة وجماعتها أو نواتها الصلبة لتقوم بفعل التغيير. هذه الطبقات الأربع تشكل جوهر نظرية التغير من منظور إسلامي. نظرية كاملة متماسكة تعبر عن إرادة الله، وتستند إلى الفعل الإنساني وتشكل مدخل لفهم حركة المجتمع والقوانين الضابطة لايقاع هذه الحركة.

لقد تبلورت هذه الخواطر خلال قراءتي للإنجاز المتميز -الذي قدمته الدكتورة حنان عبد المجيد- الذي توفرت له ظروفة التي جسدت تميزه. باحثة هادئة ومتميزة تمتلك طاقة عقلية وتحليلية رفيعة المستوى، إضافة إلى ما لديها من صفاء ديني وطاقة إيمانية يسرت لها أن تتناول قضية التغير في الفكر الإسلامي بمنطق صاحب الرسالة. وحينما يصبح البحث العلمي رسالة تكتسب بالنقاء والطهارة التي تجعل مكانة العالم وريثة لمكانة الأنبياء، فإن الناتج لا بد أن يكون متميزاً، هذا إلى جانب دين ذي بنية عقدية منطقية وإيمانيه لا تفرض على العقل الإنساني قيوداً، بل تتيح له مساحات واسعة من التأمل الذي يزكي ذاته ويرتقي بها، طالما أن التأمل في اتّجاه الخير واتجاه ما هو إيجابي. ويتصل الظرف الآخر بباحثة شابة تمتلك قدرة وعافية علمية يسرت لها أن تعمل بصبر ودأب حتى تمكنت من إنجاز هذا العمل، الذي تقاطعت هذه الظروف الأربعة على ساحته لتحقق تميزه.

وإذا كان شرف لي أن زاملت الدكتورة حنان عبد المجيد أثناء بنائها لهذا الإنجاز -الذي يعدّ إضافة حقيقية للمكتبة الاجتماعية، والذى ينبغي أن يقرأه كل باحث جاد- فإنني وجدت نفسي في نهاية هذه الرحلة العلمية أتعلم منها،

لكونها من ناحية سبقتني في التعرف على مجال البحث العلمي من منطلقات إسلامية، ولأنها تمتلك قدرة الشباب التي تمكنها من التجاوز والقفز فوق المنطق المعتاد للتفكير وهي قدرات لا تتوفر للعجائز. ومن الطبيعي أن يجسد ذلك منطق التغير الذي يستهدف بناء الحياة. لا أقول ذلك تواضعاً بل أقوله إقراراً لحقيقة تدفعنا إلى الإقرار بها مواطن الحق في فطرتنا. دعواتنا للدكتورة الفاضلة حنان عبد المجيد بكل الصحة والعافية، ومزيد من العطاء والإنجاز الذي نستمتع به ونتعلم منه.

والله الموفق أولاً وأخيراً،

د. علـي ليلـة
كلية الأداب – جامعة عين شمس

obeikandl.com

مقدمَة

لعل من أهم ما اتسم به العصر الحديث هو سرعة التغيرات المتلاحقة التي طالت شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بشكل عام. وقد تميز هذا العصر بثراء فكري واسع، إذ ظهرت تيارات فكرية متنوعة شكلت مذاهب ونزعات مختلفة في الفكر العربي والإسلامي، كانت تتصارع فيما بينها، ولم تكن ظروف العصر تسمح لتيّار أن يطغى على آخر، وقد عبر ذلك عن أحد جوانب الواقع المضطرب الذي ساد المجتمعات الإسلامية، إذ وُصف الشرق في هذا الموقف الحرج بأنه (في مفترق الطرق في كل شأن من شؤون الحياة، في اللغة، وفي الأدب، وفي نظام الأسرة، وفي نظام المجتمع، وفي السياسة، وفي الاقتصاد. . .)[1].

وبهذا يمكن القول، إن العصر الحديث في مجتمعات الشرق الإسلامي شهد مرحلة تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي انعكست آثارها على الحركة الفكرية، فبات من ضرورات هذه المرحلة إنشاء مشروع حضاري من أجل التغيير، يهدف إلى تمكين الأمة من مواجهة الانهيار الحضاري والعمل على إعادة التوازن بين الشرق والغرب، ويسعى إلى الحفاظ على هوية الأمة الإسلامية. ولذلك ظهرت تيارات فكرية إسلامية كان همها الأساسي وضع القواعد العامة لهذا المشروع الحضاري، ومن هنا شكلت قضية التغير الاجتماعي مبحثاً ملحاً فرض نفسه على كتابات رواد الفكر الإسلامي في

(1) أمين، أحمد. المجددون بين أمس واليوم (مقال)، **مجلة الهلال**، العدد (42) نوفمبر 1933، (في) الخطيب، محمد كمال (إعداد وتقديم)، **الإصلاح والنهضة**، دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، القسم2، 1992، ص 214.

سياق تتصارع فيه مختلف القوى والاتجاهات، ويناضل كل اتجاه للدفاع عن حقه في الوجود. وعلى ذلك شغلت قضية التغير الاجتماعي المصلحين والمفكرين في العالم الإسلامي منذ بداية اليقظة الإسلامية الحديثة، وكان من الصعب على الحركة الفكرية التي ظهرت في العصر الحديث أن تتغلب على قرون طويلة من التخلف بقفزة واحدة، ولكنها بلا شك استطاعت أن تحرك هذا الجمود وتكشف جوانب ضعف الأمة، واستطاعت كذلك أن ترسم خطوطاً في سبيل التغير الاجتماعي، مما يحتاج إلى حركة فكرية معاصرة تكمل المسيرة وتتطلع نحو المستقبل بخطوات ذاتية نابعة من هويتنا الإسلامية بروح عصرية جديدة.

لذلك حاولت هذه الدراسة -قدر المستطاع- أن تكشف عن التصور الإسلامي الحديث لقضية التغير الاجتماعي من خلال رؤية تحليلية نقدية، ولا أدعي أن الدراسة تحيط بمجمل التصور الإسلامي في هذا المجال، ولكنها في الواقع تشكل جهداً علمياً موضوعياً يعرض لأبرز تيارات الفكر الإسلامي التي ساهمت في بلورة نظرة إسلامية حديثة تتعلق بقضية التغير الاجتماعي.

واستناداً إلى ما تقدم تحددت أهم مبررات الدراسة فيما يلي:

1. مع مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت معالم مرحلة عالمية جديدة تتكشف وتتجلى، حيث تراوحت الدعوة إلى العولمة ما بين الترويج لفكرة المجتمع العالمي القائم على فكر إنساني شامل تتكامل فيه الثقافات والحضارات المختلفة، وبين ادعاءات الصراع الحضاري التي تفترض صراعات مستقبلية ستحدث نتيجة الفجوة التي تفصل الحضارات الإنسانية، على أساس أن العولمة تتجه إلى تصعيد الهوية الحضارية نتيجة الاختلافات الحضارية التي يصعب معها المصالحة وتجاوز التهديدات التي تواجه الغرب، والتي تأتي -طبقاً لقول صاموئيل هانتنغتن Samuel Huntington ومؤيديه- من الأصولية الدينية (الإسلامية خصوصاً)[2]. وطبقاً

(2) Borgatta, Edgar F., ed. *Encyclopedia of Sociology*. Volume 4. New York: Macmillan Reference USA, 2000, p. 2940.

لهذه التحولات العالمية تنبع أهمية هذه الدراسة، فقد حظيت التصورات الغربية فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي باهتمام محوري في إطار النظرية السوسيولوجية، بينما لم تحظ التصورات الإسلامية بمثل هذا الاهتمام، مما يستدعي دراسة التغير الاجتماعي من وجهة النظر الإسلامية، حتى يمكن إبراز ما يستطيع الفكر الاجتماعي الإسلامي الحديث أن يقدمه في ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة.

2. تنبع أهمية الدراسة من الرغبة في تقديم تصور إسلامي لقضايا التغير الاجتماعي يستند إلى التحليل العلمي، حيث ظل إسهام الباحثين العرب في مجال علم الاجتماع الإسلامي محدوداً لفترة طويلة، في حين سبقهم إلى هذا المجال بعض الباحثين الغربيين وقلة من الباحثين في العالم الإسلامي. والملاحظ أن كثيراً من الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بقضايا الفكر الإسلامي لا تستند إلى إطار معرفي إسلامي دقيق، ولذلك افتقر بعضها إلى الموضوعية، وجاء بعضها متحيزاً وقاصراً[3]. بينما نحتاج إلى تحليل علمي دقيق يكشف عن طبيعة المفاهيم الاجتماعية التي يضمها التصور النظري الإسلامي في العصر الحديث، بدلاً من ترك هذه المهمة لمفكري الغرب لإبرازه بشكل غير منطقي وغير علمي.

3. إنّ توافر قدر كبير من إبداعات الفكر الإسلامي الحديث فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، يستدعي بذل المزيد من الجهد العلمي لجمع هذا التراث الفكري وتحليله وتقويمه بطرق منهجية موضوعية، مما قد يساعد في بناء نظرية اجتماعية ذات منطلقات فكرية إسلامية تقف إلى جانب النظرية الغربية، وتتفاعل معها وصولاً إلى فكر إنساني تسهم فيه كل الحضارات الإنسانية.

4. تحتاج قضايا الفكر الاجتماعي الإسلامي إلى اهتمام أكبر من الباحثين

(3) الحسيني، السيد. فيبر والإسلام (عرض نقدي) المؤلف تيرنر، (في) محمد الجوهري: **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع**، العدد2، القاهرة: دار المعارف، ط8، أكتوبر 1987م، ص307

في علم الاجتماع، حتى تدرس بشكل علمي دقيق، وحتى لا تترك لتصورات متطرفة لبعض الكُتاب غير المتخصصين، بالإضافة إلى أن إسهامات علم الاجتماع في هذا المجال أقل بكثير من إسهامات غيرها من التخصصات الأخرى مثل التاريخ والفلسفة وعلم السياسية، وهي النظم العلمية التي قدمت دراسات متميزة لبعض قضايا الفكر الاجتماعي الإسلامي.

5. بعض الدراسات التي تناولت التغير الاجتماعي الإسلامي استندت إلى المفاهيم الغربية في التفسير والتحليل، ولذلك كان من الضروري إعادة النظر في الإطار المرجعي الذي تقوم عليه الدراسات في مجال علم الاجتماع الإسلامي، من أجل استكشاف بعض الفرضيات الاجتماعية المتصلة بالتغير من المصادر المختلفة للفكر الإسلامي الحديث.

6. وأخيراً تستند هذه الدراسة إلى ما كشفت عنه نتائج بعض الدراسات العربية والغربية، التي أوضحت كفاءة التصور الإسلامي في إحداث التغير الاجتماعي نحو الأفضل. وهذا يبرر الاهتمام بدراسة مفهوم التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث بهدف إثراء البناء المعرفي للنظرية السوسيولوجية. حيث يؤكد بعض علماء الاجتماع ضرورة استيعاب كل النظريات الاجتماعية دون استثناء وإعمال العقل فيها ومناقشتها ونقدها، والانفتاح الفكري على الاتجاهات جميعاً، فالانغلاق على فكر واحد يشكل خطراً على علم الاجتماع[4].

وتنطلق الدراسة من مفهومين أساسين:

أ- مفهوم الفكر الاجتماعي الإسلامي Islamic Social Thought

ب- مفهوم العصر الحديث The Modern Age

فحينما نشير إلى مصطلح الفكر نقصد تلك الأفكار والتصورات والرؤى

(4) نعيم،سمير. **النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية**، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1979م، ص254

والقضايا والمواقف والآراء التي تشكل موضوعاً للتفكير البشري،[5] ولذلك نعني بالفكر الاجتماعي الإسلامي النتاج العقلي البشري الذي يخضع للنقد والمراجعة، إذ يوصف الفكر الإسلامي عموماً بأنه: كل ما أنتجه فكر المسلمين منذ مبعث الرسول وإلى اليوم من المعارف الكونية العامة المتصلة بالله سبحانه وتعالى، والعالم، والإنسان، ويعبر عن اجتهادات العقل الإنساني في تفسير المعارف العامة في إطار المبادئ الإسلامية عقيدة وشريعة وسلوكاً، وعلى ذلك، لكي يسمى الفكر إسلامياً، يجب أن ينطلق من ضوابط الإسلام وقواعده وهي الوحي الإلهي (القرآن الكريم والسنة النبوية)[6].

ويعني ذلك أن الفكر الإسلامي يتميز بعدة خصائص يمكن تحديدها فيما يلي:

1. أن الفكر الإسلامي لا يتولد عن طريق تصورات وضعية أو إدراك عقلي مطلق.
2. هو نتاج عقلي اجتهادي قائم على الاستنباط والاستدلال وفق القواعد العامة للتفكير الإسلامي.
3. يستند في أحكامه وأفكاره ورؤاه إلى مصادر أساسية ثابتة (القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع).
4. يشمل المعارف الكونية والمعارف الإنسانية والمعارف العامة.
5. يشترط في الفكر الإسلامي أن يكون واقعياً، متحركاً، متجدداً، هادفاً إلى خير الإنسانية، يؤدي إلى غاية نفعية دنيوية ودينية.
6. ويمثل الفكر الاجتماعي الإسلامي أحد فروع الفكر الإسلامي، ونعني بالفكر الاجتماعي التفكير بشأن مشكلات المجتمع بواسطة فرد أو بضعة

---

(5) أبو زيد، محمود. **المختصر في تاريخ الفكر الاجتماعي**، القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر، 1998م، ص10

(6) عبد الحميد، محسن. **تجديد الفكر الإسلامي**، القاهرة: دار الصحوة للنشر، 1985م، ص18

أشخاص هنا وهناك في التاريخ الإنساني أو في الحاضر[7]، أو مجمل فكر الإنسان بشأن علاقاته والتزاماته تجاه رفقائه[8] وبذلك يشمل الفكر الاجتماعي الإسلامي كل الأفكار والتصورات المتعلقة بمشكلات المجتمع، والقضايا الاجتماعية التي تلتزم بالملامح العامة للفكر الإسلامي.

وعلى ضوء ما سبق تتبنى هذه الدراسة تعريفاً للفكر الاجتماعي الإسلامي بأنه:

(مجموعة الأفكار والتصورات التراكمية التي عبر عنها المفكرون الاجتماعيون المسلمون بشأن العلاقات التبادلية بين الجوانب الدينية والاجتماعية، المرتبطة بالسياق المجتمعي والتاريخي في إطار مرحلة زمنية محددة في العصر الحديث، وتستند هذه الأفكار إلى المصادر الإسلامية الأساسية والثانوية، وتقوم على أسلوب التفكير الاستنباطي والاستقرائي اعتماداً على أسس المدخل الإسلامي).

أما مفهوم العصر الحديث فالمقصود به في هذه الدراسة العصر الحديث في العالم الإسلامي. ولما كان مصطلح العصر في اللغة يشير إلى معانٍ مختلفة من بينها الزمن الذي ينسب إلى ملك أو دولة أو إلى تطورات طبيعية أو اجتماعية[9]، فقد اتفق على تحديد بداية كل عصر من الناحية التاريخية، إما بقيام حركة إصلاح وتجديد واسعة، أو بتأسيس دولة كبيرة وقوية، أو بانبعاث حضارة جديدة، أو حتى بانهيار حضارة قديمة.

فالحداثة تعني ابتداء الشيء وأوله، وبذلك تكون الحداثة ضد القدم[10]، ولا تعني بالضرورة التقدم نحو وضع أفضل. ومن هنا نشأ الاختلاف بين

---

(7) Bogardur, Emory Stephen. *The Development of Social Thought*. E.S.B: 1960, p. 3

(8) Fairchild, Henry Pratt, ed. *Dictionary of Sociology and Related Sciences*. New Jersey: Littlefield, Adams & Co., 1974, p. 294

(9) أنيس، إبراهيم وآخرون. **المعجم الوسيط**، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط3، 1985م، ج2، ص166

(10) المرجع السابق، ص166

المؤرخين في تحديد بدء العصر الحديث، حيث ظهرت ثلاثة آراء أساسية تطرح كل منها بداية مختلفة للعصر الحديث، وكل رأي من هذه الآراء له أنصاره ومؤيدوه.

الرأي الأول: يؤرخ لبداية العصر الحديث مع فتح المسلمين للقسطنطينية سنة 857هـ (1453م)، حيث تطور العالم الإسلامي بموجب الفتح العثماني، كما بدأ عهد جديد في تاريخ أمم أوروبا الشرقية[11]، وبسقوط القسطنطينية انهارت الدولة الرومانية القديمة، وبدأ في الغرب تاريخ جديد لعصر جديد، ولذلك يرى المؤرخون أنه أساس التاريخ الحديث للشرق العربي والغرب الأوروبي أيضاً[12].

أما **الرأي الثاني**: فيعتمد في تحديد بدء العصر الحديث على ما أحدثته آثار الحملة الفرنسية على مصر سنة (1798-1801م)، حيث رأى المؤرخون أن اتصال الحضارة الغربية بالمسلمين خلال الحملة الفرنسية شكل المقدمات الأساسية لبناء الدولة الحديثة في مصر، التي بدأت فعلياً بعد أن تولى محمد علي باشا حكم مصر (1805)، وما أحدثه ذلك من إدخال أساليب جديدة في طرق الحياة والاتجاهات والأفكار، ومن ثم اعتبرت بمثابة الأساس لقيام يقظة عربية شاملة عمت أرجاء الوطن العربي في القرن التاسع عشر[13]. وبناء على ذلك، هناك من يعتبر الفترة من أواخر القرن الثامن عشر وحتى أواخر الثلاثينيات -وربما الأربعينيات- من القرن العشرين، مرحلة انبثاق الحياة الحديثة في العالم العربي والإسلامي، ولذلك أطلق بعضهم على هذه الفترة (عصر النهضة)[14].

---

(11) غربال، شفيق. "مقدمة" مؤنس، حسين. **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط2، 1938م، ص د.

(12) المرجع السابق، ص د.

(13) إسماعيل، حلمي محروس. **تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997م، ص95، 128.

(14) من أبرز الذين قالوا بذلك نذكر على سبيل المثال: ألبرت حوراني (الفكر العربي في عصر النهضة: 1798-1939)، وعلي المحافظة (الاتجاهات الفكرية عند العرب =

الرأي الثالث: يؤرخ لبدء العصر الحديث في تاريخ الشرق الإسلامي بوصول الشعوب الشرقية إلى دور اليقظة، باعتباره خروجاً من العصر (الوسيط) وبداية للعصر الحديث[15]. وبذلك يقترن العصر الحديث، في رأي بعض المؤرخين، ببدء ظهور بوادر الإصلاح الديني الذي كانت طلائعه في المشرق، من الحركة الوهابية في الجزيرة العربية، ثم اتجاه التجديد في الهند، ثم حركة الإصلاح الديني في مصر على يد جمال الدين الأفغاني، وما تفرع عنها في الأقطار الإسلامية الأخرى شرقاً وغرباً[16] .

وبذلك يرتبط العصر الحديث للأمة الإسلامية، في رأى أحمد شلبي، بالنهضة الفكرية الإسلامية الحديثة التي بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي[17].

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد العصر الحديث في العالم الإسلامي ببداية القرن التاسع عشر استناداً إلى بعض المقدمات التي مهدت للتحول إلى عصر جديد أهمها:

- الحركة الوهابية في الجزيرة العربية بقيادة محمد بن عبد الوهاب (1703-1792م).
- الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801م)، وما حققته من كسر للجمود والعزلة التي فُرضت على الأمة الإسلامية.
- قيام الدولة الحديثة في مصر على يد محمد علي (1805).

= في عصر النهضة: 1798-1914)، وكذلك محمد كامل الخطيب (الإصلاح والنهضة).

(15) انظر: مؤنس، حسين. **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص10

(*) العصر الوسيط، كما يعرفه حسين مؤنس، هو عصر المماليك في مصر والسلاجقة في العراق ثم الأتراك العثمانيين الذين تسلموا الشرق والدولة الإسلامية.

(16) الخولي، أمين. **المجددون في الإسلام**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة قضايا إسلامية (2)، 2000م، ص27

(17) شلبي، أحمد. **الفكر الإسلامي: منابعه وآثاره**، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1962م، ص183.

ويمكن تقسيم العصر الحديث إلى أربع مراحل فكرية متعاقبة:

المرحلة الأولى: من 1805م مع بدء تأسيس الدولة الحديثة في مصر حيث ظهر الاقتباس من الغرب.

المرحلة الثانية: بدأت مع مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر، وشهدت حدثاً من أهم الأحداث التاريخية التي أثرت في العالم الإسلامي تمثل في مؤتمر برلين 1878، حيث بدأت الدول الأوروبية فعلياً تتقاسم ممتلكات الدولة العثمانية، وبدأ التوسع الاستعماري الأوروبي للعالم الإسلامي، وتزامن ذلك مع بدء تبلور (اليقظة الإسلامية الفكرية) التي أسسها الأفغاني خلال فترة إقامته بمصر من (1869-1879م).

المرحلة الثالثة: بدأت بانهيار الخلافة الإسلامية العثمانية رسمياً عام 1924م، والتي كانت نتيجة مباشرة لهزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وبذلك وصل المنحنى الإسلامي إلى أقصى نقاط الهبوط، وبالرغم من ذلك تزامن هذا الهبوط مع تنامي النهضة الفكرية الإسلامية، حيث شكلت تيارات الفكر الإسلامي أبرز الاتجاهات الفكرية وأهمها في هذه المرحلة، واستطاعت اجتذاب بعض المفكرين من التيارات الأخرى.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستقلال السياسي للعالم الإسلامي التي بدأت في أوائل الخمسينيات واستمرت إلى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وهذه المرحلة شهدت تراجعاً نسبياً للنهضة الفكرية، حيث فقدت الساحة الفكرية الإسلامية خلال هذه الفترة أعلاماً أفذاذاً مبدعين، تركوا فراغاً فكرياً، ولم يخلفهم فيه أحد حتى الآن.

وبناءً على ما تقدم تم صياغة الهدف الرئيسي للدراسة في:

تحديد تصور الفكر الاجتماعي الإسلامي الحديث للتغير الاجتماعي بما يتضمنه من مفاهيم وفروض، وذلك من خلال تحليل اجتهادات وإبداعات بعض المفكرين الاجتماعيين المسلمين الذين عبروا عن أهم تيارات الفكر الإسلامي في العصر الحديث والتي تحددت في أربعة تيارات:

1. التيار التجديدي العقلي.
2. تيار التغيير الثوري الحركي.
3. التيار التحرري الإسلامي.
4. التيار الشيعي الحديث.

وفى هذا الإطار سعت الدراسة إلى عدة أهداف أساسية:

1. تفسير التغير الاجتماعي طبقاً للتصور النصي الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

2. تحديد تصورات تيارات الفكر الإسلامي الحديث للتغير الاجتماعي، ويتضمن ذلك عدداً من المتغيرات:

أ- دراسة مكانة التغير الاجتماعي، وهل هو حالة استثنائية طارئة، أم سنة من سنن الوجود وقانون يساعد على تنظيم حركة وتفاعل المجتمع، وامتداد للقوانين التي تنظم حركة الكون.

ب- تحديد منطلقات التغير الاجتماعي، هل بدايتها في الفرد أم المجتمع، أم الفرد والمجتمع معاً، حسب حالة الظروف ونسبية الأحوال.

جـ - التعرف على المنهج والأساليب، أي الآليات التي تتولى إحداث التغير الاجتماعي في المجتمع المسلم، ثم تأمل مدى فاعلية هذه الآليات في إحداث التغير الاجتماعي مقارنة بما قدمته النظرية الغربية. وهل يُنظر إلى التغير كحركة تلقائية محكومة بإرادة الخالق من خارج المجتمع، أم إنها حركة ضمن آليات وتفاعلات المجتمع، أم أنه لابد من تدخل البشر لإثارة التغير أو تحديد اتجاهه.

د - دراسة أنماط ومتغيرات التغير الاجتماعي وضوابطه كما ظهرت في الفكر الاجتماعي الإسلامي بمختلف تياراته، والنظر في مدى كفاءة هذه المتغيرات ومحاولة إبراز البعد النسبي لها.

3. تحليل موقف تيارات الفكر الإسلامي الحديث من غاية التغير الاجتماعي، وهل يوجد تفاعل بين المتغيرات المتجددة بهدف الحفاظ على

التوازن والاستقرار الدائم للمجتمع أم السعي إلى دفع المجتمع إلى نموذج اجتماعي معين، وهل طرح هذا النموذج في المصادر الأساسية للإسلام أم أن حركة التغير هي التي تجسده؟

ويتضمن البحث سبعة فصول بالإضافة إلى المقدمة، حيث يعرض **الفصل الأول** قضية الدراسة ومتغيراتها الأساسية. ويتناول **الفصل الثاني** التغير الاجتماعي على خلفية المصادر الأساسية الإسلامية... مدخل نظري، ويعرض الإطار المرجعي للدراسة وفرضيات ومستويات المدخل التحليلي، وأسلوب التحليل وأدواته. أما **الفصل الثالث** فيتناول مفهوم التغير الاجتماعي عند أصحاب التيار التجديدي العقلي، ويشير إلى طبيعة السياق الإسلامي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم يستعرض في إيجاز أهم رواد التجديد الإسلامي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ويبحث مفوم التغير الاجتماعي لدى ثلاثة من أهم رواد النهضة الإسلامية الحديثة، وهم: السيد جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا. ويدور **الفصل الرابع** حول مفهوم التغير الاجتماعي لدى تيار التغيير الثوري الحركي، ويتناول فكر الإخوان المسلمين حول المجتمع، ويتطرق إلى العوامل الاجتماعية والسياسية التي أثرت في تشكيل فكر مؤسس الحركة الشيخ حسن البنا، ورؤيته الخاصة حول مفهوم التغير الاجتماعي. ويتناول **الفصل الخامس** مفهوم التغير الاجتماعي لدى التيار التحرري الإسلامي "عباس محمود العقاد نموذجاً". ويستعرض العوامل الاجتماعية والسياسية التي مهدت لظهور التيار التحرري، كما يستعرض أهم الملامح المميزة لفكر هذا التيار، ورؤيته العامة لقضية التغير الاجتماعي، ويركز على رؤية المفكر عباس محمود العقاد كواحد من أهم رواد هذا التيار. ثم يتناول **الفصل السادس** التيار الشيعي الإمامي الحديث، ويدور حول الفكر الشيعي الإثني عشري وتطور الرؤية الشيعية حول قضية التغير الاجتماعي. ثم يتاول مفهوم التغير الاجتماعي لدى المفكر علي شريعتي كنموذج للفكر الشيعي الحديث. وأخيراً يناقش **الفصل السابع** أهم نتائج الدراسة، ويتضمن عرضاً لأهم تصورات الفكر الاجتماعي الإسلامي الحديث حول مجموعة من المحاور الرئيسية هي: حتمية التغير

الاجتماعي، طبيعة التغير الاجتماعي، آليات التغير الاجتماعي، وأخيراً التغير الاجتماعي بين التمكين والانهيار الحضاري، وفي النهاية تقدم الدراسة نظرة نقدية لكفاءة المنظور الإسلامي في دراسة التغير الاجتماعي.

وختاماً، فإن هذه الدراسة لا تمثل سوى خطوة في طريق البحث السوسيولوجي القائم على مرجعية إسلامية، والله نسأل أن يوفقنا دوماً إلى معالجة قضايا المجتمع والأمة برؤية إسلامية علمية موضوعية، وأن يرشدنا إلى سبيل العلم النافع.

obeikandl.com